IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
国 际 原 子 能 机 构
International Atomic Energy Agency
Agence internationale de l'énergie atomique
Международное агентство по атомной энергии
Organismo Internacional de Energía Atómica

Atoms For Peace

Wagramer Strasse 5, P.O. Box 100, A-1400 Vienna, Austria
Phone: (+43 1) 2600 • Fax: (+43 1) 26007
E-mail: Official.Mail@iaea.org • Internet: http://www.iaea.org

In reply please refer to: J9-TM-26038.1 Circ.
Dial directly to extension: (+431) 2600-22666

تتقدم أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) بتحياتها الى وزارات خارجية الدول الأعضاء، ويشرفها أن تشير الى الاجتماع الاستعراضي الأول للاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (الاتفاقية المشتركة)، الذي عُقِد في الفترة من ٣ الى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بالمقر الرئيسي للوكالة في فيينا بالنمسا. وحسبما تقضي به المادة ٣٤ من الاتفاقية المشتركة، اعتمدت الأطراف المتعاقدة بتوافق الآراء وثيقة (التقرير الموجز) تتناول القضايا التي جرت مناقشتها والاستنتاجات التي تم التوصل اليها خلال الاجتماع الاستعراضي.

وقد اتفقت الأطراف المتعاقدة، خلال الاجتماع الاستعراضي، على أنه يُستصوَب الى حد كبير العمل على أن يصبح عدد أكبر من الدول الأعضاء أطرافاً متعاقدة في الاتفاقية المشتركة. واتُّفِق على أنه في حين أن أمان الوقود المستهلك يهم بصفة أساسية الدول الأعضاء التي توجد لديها مفاعلات للقوى النووية، فان أمان النفايات المشعة مهم لجميع الدول. وفي هذا السياق، طلبت الأطراف المتعاقدة من الأمانة أن توزع نسخاً من التقرير الموجز على الدول الأعضاء جميعاً لبيان الفوائد التي يُحتمل أن تجنيها دولة ما نتيجة كونها طرفاً في الاتفاقية المشتركة.

وأمانة الوكالة مستعدة لتقديم مزيد من المعلومات والارشادات والمساعدات للوزارات فيما يخص الاتفاقية المشتركة، وبصفة خاصة بشأن الاجراء المطلوب اتباعه للتصديق عليها.

ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات من مسؤول الاتصال في أمانة الوكالة، السيد غوردون لينزلي Mr. Gordon Linsley (عنوان البريد الالكتروني: G.Linsley@iaea.org).

وتغتنم أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الفرصة لتعرب من جديد لوزارات الخارجية عن أسمى آيات تقديرها.

١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

الملحق

الملحق

JC/RM.1/06/Final version

الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة

الاجتماع الاستعراضي الأول للأطراف المتعاقدة

من ٣ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فيينا، النمسا

التقرير الموجز

لورانس ويليامز الرئيس

ديانا كلاين نائبة الرئيس

داماير سوباتشك نائب الرئيس

فيينا، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

المقدمة

١- يسفر تشغيل المفاعلات النووية، سواء لأغراض توليد الكهرباء أو لأغراض بحثية، عن توليد وقود نووي مستهلك ونفايات مشعة. وهناك أنشطة أخرى تولد هي الأخرى نفايات مشعة. وقد أفضى إقرار المجتمع الدولي بأهمية كفالة أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة إلى الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة ("الاتفاقية"). واعتمدت الاتفاقية المشتركة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وبدأ نفاذها في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٢- وبمقتضى المادة ٣٠ من الاتفاقية عقد الاجتماع الاستعراضي الأول للأطراف المتعاقدة في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها تؤدي دور أمانة الاتفاقية، في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وترأس الاجتماع الاستعراضي السيد لورانس ويليامز، وهو كبير مفتشي المنشآت النووية في بلاط جلالة ملكة المملكة المتحدة.

٣- وشارك في الاجتماع الاستعراضي اثنان وثلاثون طرفا متعاقدا علاوة على دولة متعاقدة واحدة؛ ألا وهي: الأرجنتين وأسبانيا وأستراليا وألمانيا وأوكرانيا وأيرلندا وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وبيلاروس والجمهورية التشيكية والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكرواتيا وكندا وكوريا ولاتفيا ولكسمبورغ والمغرب والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان.

٤- وكانت اليابان من بين الذين صدقوا على الاتفاقية في وقت متأخر. ومع ذلك فقد أعدت ووزعت تقريرها الوطني، وطرحت أسئلة بشأن تقارير أطراف متعاقدة أخرى. وبما أن اليابان قد تأخرت بالكاد عن الموعد النهائي المتعلق بالاجتماع الاستعراضي فقد طلبت أن تشارك مشاركة كاملة في الاجتماع الاستعراضي. وتنص القواعد على إمكانية السماح لمن تأخر في التصديق بالمشاركة في الاجتماع الاستعراضي إذا وافقت الأطراف المتعاقدة التي تشارك فيه. وفي الجلسة الافتتاحية المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر وافقت الأطراف المتعاقدة على طلب اليابان.

٥- تتمثل أهداف الاتفاقية فيما يلي:

'١' تحقيق واستيفاء مستوى رفيع من الأمان على صعيد العالم كله في مجال التصرف في الوقود المستهلك وفي النفايات المشعة، من خلال تعزيز التدابير الوطنية والتعاون الدولي على نحو يشمل - عند الاقتضاء- التعاون في الأمور المتعلقة بالأمان؛

'٢' وكفالة أن تكون هناك، أثناء جميع مراحل التصرف في الوقود المستهلك وفي النفايات المشعة، دفاعات فعالة ضد الأخطار المحتملة بما يكفل حماية الأفراد والمجتمع والبيئة من الآثار الضارة المترتبة على الإشعاعات المؤينة الآن وفي المستقبل، بحيث تلبى احتياجات وتطلعات الجيل الراهن دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وتطلعاتها؛

‘٣‘ ومنع الحوادث ذات العواقب الإشعاعية والتخفيف من عواقبها فيما لو وقعت أثناء أي مرحلة من مراحل التصرف في الوقود المستهلك وفي النفايات المشعة.

٦- ومن أجل بلوغ تلك الأهداف اعتمدت الاتفاقية عملية "استعراضية". فالمادة ٣٠ من الاتفاقية تقضي بأن على الأطراف المتعاقدة أن تعقد اجتماعات لغرض استعراض التقارير المقدمة بموجب المادة ٣٢. ويتيح الاجتماع الاستعراضي الفرصة أمام الأطراف المتعاقدة لكي تناقش التقارير الوطنية التي تقدمها سائر الأطراف المتعاقدة ولكي تلتمس إيضاحات بشأن تلك التقارير.

٧- وتقضي المادة ٣٢ بأن على الأطراف المتعاقدة أن تقدم تقريرا وطنيا إلى كل اجتماع من الاجتماعات الاستعراضية التي تعقدها الأطراف المتعاقدة. وتنص المادة ذاتها على وجوب أن يتناول التقرير الوطني التدابير المتخذة من أجل تنفيذ كل التزام من الالتزامات المذكورة في الاتفاقية. كما تحدد المادة ٣٢ المواضيع التي يتوقع من الأطراف المتعاقدة أن تتصدى لها في التقارير الوطنية المقدمة بمقتضى الاتفاقية. وتعطي الوثيقة المعنونة "مبادئ توجيهية بشأن شكل التقارير الوطنية وهياكلها" (الوثيقة INFCIRC 604) مزيدا من الإرشادات.

٨- وتم توزيع التقارير الوطنية الخاصة بالأطراف المتعاقدة قبل الاجتماع حتى يتسنى لسائر الأطراف المتعاقدة أن تستعرضها وتلتمس إيضاحات بشأنها من خلال أسئلة وإجابات مكتوبة. وهذا الاجتماع الاستعراضي الأول أتاح أمام الأطراف المتعاقدة فرصة عرض تقاريرها الوطنية؛ بما في ذلك ردها على الأسئلة المكتوبة، علاوة على الرد على الأسئلة التي تطرحها عليها الأطراف المتعاقدة الأخرى أثناء المناقشات التي دارت في الاجتماع. كما أتاح الفرصة لاستعراض التدابير التي تعكف الأطراف المتعاقدة على اتخاذها تنفيذا للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.

٩- وتفاوتت الأطراف المتعاقدة تفاوتا شديدا في حجم ونطاق برامجها النووية. فكانت هناك أطراف متعاقدة ذات برامج قوى نووية كبرى ودول ذات كميات ضخمة من النفايات المتوارثة، منها دول لديها كميات ضخمة من مخلفات استخراج اليورانيوم ومنها دول ليس لديها سوى نفايات مستشفيات ومصادر مختومة مهملة. ومن ثم تفاوتت التقارير الوطنية تفاوتا عريضا من حيث الحجم والنطاق ودرجة التعقد. وقد اتبعت معظم الأطراف المتعاقدة في تقاريرها الوطنية الشكل الذي أسهبت الوثيقة INFCIRC 604 في شرحه، لكن حفنة من تلك الأطراف لم تفعل ذلك.

١٠- وقد صمم هيكل هذا التقرير الموجز بحيث تعبر الفقرات من ١١ إلى ٦٧ عن المناقشات التي دارت بشأن مواد محددة بعينها من الاتفاقية أو بشأن مجموعات من موادها.

ملاحظات بشأن إنجاز الأهداف العامة للعملية الاستعراضية

١١- تنبهت الأطراف المتعاقدة إلى أن النجاح الذي أحرزته العملية الاستعراضية في الاتفاقية المشتركة قد اعتمد على عدة عوامل. أولها أن الأطراف المتعاقدة أعدت تقارير وطنية. وثانيها أن الأطراف المتعاقدة استعرضت بالتفصيل التقارير الوطنية التي قدمتها البلدان الأخرى من أجل معرفة الكيفية التي تحقق بها الأطراف المتعاقدة الأخرى أهداف الاتفاقية وتنفذ بها التزامات الاتفاقية. وثالثها أن الفرصة أعطيت لكل بلد من أجل طرح أسئلة مكتوبة التماسا لمزيد من المعلومات الهامة المتعلقة بمجالات شابها قدر من عدم التيقن. ورابعها

أن الأطراف المتعاقدة قد كَدَّت في الرد على تلك الأسئلة. وأخيرا، ومن أجل استكمال العملية، حرصت الأطراف المتعاقدة على حضور الاجتماع الاستعراضي؛ وقدمت عروضا تفصيلية وشاملة عن الكيفية التي تعكف بها على التصرف في الوقود المستهلك وفي النفايات المشعة فيما يخص التزامات الاتفاقية؛ وشاركت في مناقشات اتسمت بوجه عام بأنها كانت وجيهة ومتعمقة وبناءة ومفتوحة ومفيدة وفلسفية؛ وفحصت، عند الحاجة، قضايا ذات أهمية ملموسة.

١٢- واتفق بوجه عام على أن العملية الاستعراضية قد سارت على نحو طيب. ورئي أن إعداد تقارير وطنية تتضمن تقييما ذاتيا من جانب الأطراف المتعاقدة يعد مبادرة إيجابية ساعدت على التركيز على أمان أنشطة التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة. وقد أتاحت التقارير للأطراف المتعاقدة أن تقيِّم وتستعرض الكيفية التي نفذت بها الأطراف الأخرى مواد الاتفاقية، بل وأن تشاطر الأطراف الأخرى ممارساتها الجيدة. وقوبلت بالتقدير الفرصة التي أعطيت من أجل طرح أسئلة مكتوبة على الأطراف المتعاقدة بشأن تقاريرها، كما حظيت الردود المكتوبة بالتقدير. وكانت هناك ملاحظة عامة مفادها أن بعض الأسئلة لم تطرح إلا من أجل الانخراط الشكلي في العروض التي تقدمها المجموعات القطرية مما أدى أحيانا إلى أعباء عمل إضافية بالنسبة للطرف المتعاقد الموجهة إليه تلك الأسئلة نظرا لأن الرد على الأسئلة الموجهة كان موجودا فعلا، في بعض الحالات، داخل التقرير المكتوب.

١٣- وأنشئ فريق مفتوح العضوية من أجل اقتراح سبل تكفل تحسين العملية الاستعراضية ومن أجل القيام بعدة أمور منها تناول القضايا التي أثيرت في "الاجتماع التنظيمي" وفي الاجتماع الذي عقد يومي ٢٢ و٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

١٤- ولاحظت الأطراف المتعاقدة أن التقارير الوطنية تضمنت في معظم الحالات معلومات ضافية عن التدابير الجاري اتخاذها تنفيذا لالتزامات الاتفاقية. إلا أنه لوحظ أن هذا الاستعراض، نظرا لأنه الأول في إطار الاتفاقية، كان أشبه ما يكون بعملية تعليمية وأن بعض التقارير الوطنية لم تتضمن قدرا كافيا من المعلومات العملية بشأن تنفيذ برامج الأطراف التي قدمت تلك التقارير. وقد اتفقت الأطراف المتعاقدة على تحسين التقارير التي ستقدمها إلى الاجتماع الاستعراضي التالي.

١٥- وكانت عروض الأطراف المتعاقدة، بوجه عام، رفيعة الجودة وزاخرة بالمعلومات؛ وبرهنت تلك العروض على ما بذل في إعدادها من جهد فكري وإتقان. إلا أن جلسات الأسئلة والأجوبة جاءت متفاوتة؛ بل إن المناقشات التي جرت أثناء الاجتماع الاستعراضي خلت في بعض الحالات من أي جوهر واتفق على الحاجة، في الاجتماع الاستعراضي التالي، إلى إيجاد سبيل أفضل لتشجيع المناقشات- لا سيما فيما يخص تنفيذ التزامات الاتفاقية وتحديد الممارسات الجيدة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين- بما يكفل الاستخدام الأنجع لموارد الأطراف المتعاقدة. وكانت الجلسات العامة منفتحة وبناءة. فقد تم خلالها تحديد ومناقشة القضايا ذات الأهمية الخاصة. وبرهنت المشاركة الإيجابية في الجلسات العامة على أن كل طرف من الأطراف المتعاقدة يلتزم التزاما شديدا بالعملية الاستعراضية وبأهداف الاتفاقية.

١٦- وكملاحظة ختامية عامة، لاحظت الأطراف المتعاقدة، مع الارتياح، ما جنته من فائدة عظيمة من وراء المشاركة في أعمال الاتفاقية وخاصة في الاجتماع الاستعراضي. كما لاحظت الأطراف المتعاقدة أن مشاركتها في إعداد واستعراض التقارير وفي الأسئلة والأجوبة المتبادلة وفي العروض قد أعطتها فكرة فريدة من نوعها

عن حالة أنشطة التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة عبر طائفة كاملة من البرامج تضم برامج ضخمة وأخرى صغيرة جدا.

ملاحظات بشأن عوامل ذات أهمية خاصة

١٧- أثناء جلسات المجموعات القطرية طرحت قضايا عديدة ذات أهمية خاصة سواء بالنسبة للتصرف في الوقود المستهلك أو بالنسبة للتصرف في النفايات المشعة:

- فقد سيقت عدة تعليقات بشأن مستويات الإعفاء بالنسبة للتخلص من المواد ذات مستويات التلوث المشع المنخفضة جدا أو بالنسبة لإعادة استعمال تلك المواد. واتفق على وجوب مضاعفة الجهود من أجل التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن هذه القضية؛

- ودارت بعض المناقشات بشأن الكيفية التي يمكن بها التصرف في النفايات المختلطة، أي عند وجود مواد مشعة جنبا إلى جنب مع مواد خطرة أخرى. وقيل إن هذا مجال ملائم لإصدار إرشادات إضافية بخصوصه؛

- وأبديت عدة تعليقات على نطاق الاتفاقية فيما يخص تعدين اليورانيوم ومعالجة نفاياته والنفايات الناتجة عن استخدام مواد مشعة أخرى موجودة في الطبيعة. وقد أدرجتها بعض الوفود المتعاقدة في تقاريرها، في حين لم تفعل ذلك أطراف متعاقدة أخرى. ونوقشت هذه القضية في الجلسة العامة؛

- وأبديت عدة تعليقات أخرى على نطاق الاتفاقية فيما يخص تخزين الوقود المستهلك داخل المفاعل الذي تم فيه تشعيعه. وقد أدرجتها بعض الوفود المتعاقدة في تقاريرها، في حين لم تفعل ذلك أطراف متعاقدة أخرى. كما نوقشت هذه القضية في الجلسة العامة؛

- دارت بعض المناقشات حول وضع واستخدام أدوات فعالة لتقييم الأمان لأغراض مرافق النفايات المشعة. وأُقر بأن الأدوات الموجودة كانت وافية بالنسبة لبعض التطبيقات إلا أنه، فيما يتعلق بالتطبيقات الأخرى، كان ثمة مجال للقيام بمزيد من التطوير، ربما من خلال تحسين معايير أمان الوكالة؛

- ودارت بعض المناقشات حول المعايير المتعلقة بعمر التشغيل التصميمي لمرافق خزن الوقود المستهلك والنفايات المشعة، الى حين اتخاذ قرارات بشأن مستقبل التصرف بما فيه التخلص. وأشارت بعض الأطراف المتعاقدة الى أن أعمار تشغيل مرافق الخزن ستتوقف على سياساتها الوطنية؛

- وتزايد الإقرار بضرورة وضع وتنفيذ خطط متكاملة للإخراج من الخدمة والتصرف في النفايات المشعة. وينبغي أن تكون هذه الخطط شاملة. وينبغي أن تراعي جميع تدفقات النفايات المشعة بما في ذلك النفايات الناشئة عن الإخراج من الخدمة. ويمكن أن تُقدم الخطط

المذكورة، على سبيل المثال، على شكل مصفوفات تبين مع كل نوع من أنواع النفايات قناة التصرف المرتبطة به (سواء كانت قائمة أو قيد التشييد). وسيكون غرضها هو (أ) تحديد الفجوات المحتملة في الممارسات الراهنة، (ب) وإعداد قرارات فعالة وتعزيزها بشأن الحلول المتصلة بالتصرف النهائي على نحو يشمل جميع التدفقات. وأفادت عدة أطراف متعاقدة بإحراز تقدم في هذا المجال واعتبرت أن هذه الخطط لها تأثير حاسم في إنجاز عملية إخراج المواقع النووية من الخدمة إخراجا ناجحا وجعل هذه المواقع مأمونة بالنسبة للأجيال القادمة؛

- وأبديت عدة تعليقات بشأن الخزن الطويل الأجل للوقود المستهلك. وحبذت بعض الأطراف المتعاقدة وجود مرافق خزن مركزية في حين حبذت الأطراف الأخرى تخزين الوقود المستهلك في محطات توليد الكهرباء الى حين توافر مرافق وطنية للتخلص. واعتبرت الأطراف المتعاقدة أيا من الممارستين مقبولا؛

- ووُجدت أوجه تباين كبيرة فيما أفيد به عن حالة الخطط الوطنية المتعلقة بالحل النهائي لمسألة التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة. ووُجد لدى بعض الأطراف المتعاقدة مرافق للتخلص تُعنى بفئات محددة من النفايات، ولدى أطراف أخرى مرافق قيد التطوير أو التشييد، ولدى أطراف أخرى أيضا برامج استشارية جارية سيتم بعدها اتخاذ قرارات، في حين لم يوجد لدى أطراف أخرى أي خطط للتخلص؛ وقد أعربت بعض الأطراف المتعاقدة عن اهتمامها باستكشاف حلول إقليمية ممكنة بشأن التصرف في النفايات المشعة، ووُجد أن بلدا واحدا على الأقل يرسل نفاياته الى بلد آخر. واتفق على أن الاتفاقية والاجتماع الاستعراضي قد أتاحا للأطراف المتعاقدة فرصة تبادل الآراء ودراسة مجالات من الممارسات الجيدة في هذا الميدان المهم.

ملاحظات بشأن السياسات والممارسات

١٨- حسبما هو مطلوب بموجب المادة ٣٢ من الاتفاقية، أفادت الأطراف المتعاقدة عن مختلف سياساتها وممارساتها الوطنية المتعلقة بالتصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة والمعايير التي تستخدمها في تعريف وتصنيف النفايات المشعة.

١٩- ففي مجال التصرف في الوقود المستهلك، تفاوتت السياسات والممارسات بين ما هو متصل بالخزن الى حين اتخاذ قرارات سياسية بشأن استراتيجيات طويلة الأجل، وما هو متصل بتطوير التخلص المباشر في المرافق الجيولوجية الجوفية العميقة. وشملت سياسة التصرف في الوقود المستهلك لدى بعض الأطراف المتعاقدة إعادة المعالجة كإحدى الوسائل لاستعادة اليورانيوم والبلوتونيوم ولم تتناول تلك السياسة إلا النواتج الانشطارية المتخلفة كنفايات مشعة. وفي الوقت الحاضر، تقوم جميع الأطراف المتعاقدة التي لديها وقود مستهلك إما بتخزينه في محطات توليد الكهرباء ومراكز البحوث، وفي مرافق قائمة في أماكن أخرى، أو بإعادة معالجته. ويُخزن الوقود المستهلك حاليا تحت الماء في أحواض أو في براميل جافة أو أقبية جافة. وتتفاوت فترة خزن الوقود المستهلك تبعا لسياسة الطرف المتعاقد في هذا الصدد إلا أن الأطراف المتعاقدة جميعها اتفقت على أنه الى حين إتاحة مرافق تخلص أو تنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل في هذا الشأن، كان لا بد من تخزين الوقود المستهلك، في غضون ذلك، وفق شروط مأمونة وآمنة لكي يمكن استرجاعه بأمان.

٢٠- وفي مجال التصرف في النفايات المشعة، تفاوتت الممارسات والسياسات الى حد بعيد. فالأطراف المتعاقدة تستخدم معايير مختلفة لتصنيف النفايات المشعة. وثمة مجموعة متنوعة تنوعا شديدا من المرافق والممارسات بشأن خزن النفايات المشعة والتخلص منها. والسياسة العامة التي تتبعها جميع الأطراف المتعاقدة هي التقليل الى أدنى حد من نشوء النفايات المشعة، علما بأن عديدا من الأطراف المتعاقدة لديها كميات ضخمة من مواد مشعة موروثة لا بد من التصرف فيها.

٢١- وحيثما توجد مرافق للتخلص، من قبيل مرافق التخلص من النفايات الضعيفة الاشعاع أو ذات الاشعاعات الضعيفة جدا، فإن السياسة العامة التي تعتمدها الأطراف المتعاقدة هي تحديد أدنى فترة للخزن والقيام، إذا أمكن، بالتخلص المباشر من النفايات حال نشوئها. ولدى عديد من الأطراف المتعاقدة مرافق للتخلص، وبخاصة للتخلص من النفايات المشعة الضعيفة الاشعاع، يتم ترخيصها أو إخضاعها للرقابة من جانب هيئات رقابية مختصة.

٢٢- وأدت المناقشات حول مسألة التصرف في النفايات الضعيفة الاشعاع الى عدة تعليقات بشأن المستويات والممارسات المتصلة برفع الرقابة، كما تم إبرازه أعلاه. وبعض الأطراف المتعاقدة قد حددت بوضوح مستويات رفع الرقابة بالاستناد الى معايير اشعاعية، مشفوعة ببيانات عن سياستها المتبعة وهي أن المواد التي تقل عن هذه المستويات يمكن إعادة استخدامها أو التخلص منها مع النفايات غير المشعة. ولدى بلدان أخرى، بالإضافة الى المعايير العامة، نهج قائم على النظر في كل حالة على حدة بالنسبة لرفع الرقابة على النفايات المشعة. وطُرحت أسئلة حول معايير التخلص، وقد اتفق على أنه يمكن وضع مزيد من الإرشادات في إطار برنامج معايير أمان الوكالة.

٢٣- وفي حين كان لدى بعض الأطراف المتعاقدة حلول عامة بشأن التصرف في النفايات المتوسطة الاشعاع أو القوية الاشعاع، كانت معظم البلدان مازالت تدرس ماهية النُهُج التي ينبغي اتباعها، في حين لم تكن حفنة منها قد استهلت هذه العملية المهمة. وحبذت بعض الأطراف المتعاقدة أسلوب التخلص الجيولوجي العميق من الوقود المستهلك، ومن غيره من النفايات القوية الاشعاع، ومن النفايات المتوسطة الاشعاع. وتعهدت بعض الأطراف المتعاقدة بإبلاغ الاجتماع الاستعراضي المقبل بما أحرز من تقدم بشأن خطط التصرف الطويل الأجل. وفضلت أطراف متعاقدة أخرى الاحتفاظ بخيار التصرف متاحا، وبعض الأطراف كانت بصدد التشاور مع الجمهور حول استراتيجيات محتملة بشأن التصرف في النفايات المشعة، مع ادراكها أنه لا بد من إيجاد حل نهائي في هذا الصدد. وأعربت جميع الأطراف المتعاقدة عن اعتقادها بأن التشاور مع الجمهور حول استراتيجيات التصرف في النفايات المشعة لا يمثل مجرد ممارسة جيدة ينبغي اتباعها فحسب، بل هو لازم من أجل وضع سياسة ناجحة ومستدامة أيضا.

٢٤- ودارت بعض المناقشات حول سياسات تتعلق بالتنظيم الرقابي لأنشطة التصرف في النفايات المشعة. واتسمت الممارسات والسياسات المتبعة في هذا الصدد باختلافات ملحوظة. ففي بعض الأطراف المتعاقدة، تم التنظيم الرقابي للأمان النووي وللتصرف في النفايات المشعة على يد رقابي وحيد. وفي أطراف متعاقدة أخرى، كان هناك رقابيون متعددون لكل نشاط من الأنشطة. وفي بعض الأطراف المتعاقدة، كانت مسؤولية التنظيم الرقابي للتخلص من النفايات المشعة منوطة برقابيي حماية البيئة لا برقابيي الأمان. ورأت جميع الأطراف المتعاقدة أنه توجد ضرورة لإقامة اتصالات جيدة بطرائق متعددة من قبيل إبرام مذكرة تفاهم بين مختلف الرقابيين. ورأت جميع الأطراف المتعاقدة أن إسناد المسؤوليات على نحو واضح أمر لازم. ودارت بعض

المناقشات بشأن استقلالية الرقابي؛ واتضح أنه، في مجال النفايات المشعة، ليس لدى بعض الأطراف المتعاقدة رقابيون مستقلون عن مولدي النفايات المشعة أو المتصرفين فيها، أو عن الوزارات التي يتبعونها. واتفقت جميع الأطراف المتعاقدة على ضرورة أن تمارس استقلالية الوظيفة الرقابية وفقا للفقرة ٢ من المادة ٢٠ من الاتفاقية.

٢٥- وأبرزت عدة أطراف متعاقدة المزية المتأتية عن وجود لجان مستقلة تتولى إسداء المشورة لحكوماتها بشأن وضع سياسة التصرف في النفايات المشعة.

٢٦- ورأت الأطراف المتعاقدة أيضا أن الخزن الطويل الأجل للوقود المستهلك أو للنفايات المشعة يمكن أن يفرض أعباء لا موجب لها على كاهل الأجيال القادمة. واتفقت جميع الأطراف المتعاقدة على أنه لا بد من أن تكون مرافق الخزن خاضعة لمراقبة وافية من أجل ضمان الأمان والأمن.

٢٧- وأفاد عديد من الأطراف المتعاقدة عن حالة سياساتها المتعلقة بتوفير ضمانات مالية للإخراج من الخدمة والرصد الطويل الأجل والتخلص مستقبلا. ومازال معظم هذه السياسات قيد التطور، وقد اتفقت الأطراف على أن تحقيق الالتزامات بموجب المادة ٢٦ ينبغي أن يكون أحد المجالات التي ستناقش في الاجتماعات الاستعراضية المقبلة.

ملاحظات بشأن نطاق التطبيق

٢٨- كان ثمة بعض التباين بين الأطراف المتعاقدة فيما أدرجته ضمن نطاق تقاريرها الوطنية. فقد لوحظ أن بعض الأطراف المتعاقدة قد استبعدت من تقاريرها الوطنية أمان الوقود المستهلك الموجود قيد الخزن في محطات القوى النووية التي نشأ عنها. واعتبرت بعض الأطراف المتعاقدة المعروفة بأن لديها نفايات ناشئة عن مواد مشعة موجودة في الطبيعة (NORM) أن هذه المواد هي ضمن نطاق الاتفاقية من حيث أغراضها هي، وقامت بالتالي بإدراجها في تقاريرها الوطنية، في حين أن الأطراف الأخرى لم تدرجها في تقاريرها.

٢٩- وأفادت بعض البلدان بوجود نفايات من جراء تعدين ومعالجة اليورانيوم. وفي واحدة من الحالات، استبعد الطرف المتعاقد تفاصيل إضافية من تقريره لأنه رأى أن الكميات المستبعدة على درجة من الضآلة بما لا يجعلها ذات قيمة. وبرغم أنه لم يُقدَّم، في حالة أخرى، إلا تقرير جزئي الى هذا الاجتماع الاستعراضي حيث إن النفايات الناشئة عن تعدين ومعالجة اليورانيوم في البلد المعني تخضع للرقابة بطريقة مختلفة عن الطريقة التي تخضع لها سائر أجزاء دورة الوقود النووي، تعهد الطرف المتعاقد بتقديم تقرير كامل في الاجتماع الاستعراضي المقبل.

٣٠- واعتبرت عدة بلدان أن إعادة المعالجة تشكل جزءا من التصرف في الوقود المستهلك وأنها، بالتالي، تندرج ضمن نطاق الاتفاقية.

٣١- وأعلن طرف متعاقد عن نفاياته العسكرية على أساس أنها تندرج ضمن نطاق الاتفاقية.

ملاحظات بشأن الأرصدة وقوائمها

٣٢- أفادت الأطراف المتعاقدة عموما بأنها تتبع أساليب وافية في المحافظة على أرصدة النفايات المشعة والوقود المستهلك، ولدى بعضها قواعد بيانات إلكترونية متطورة جدا اعتبرت أنها تجسد ممارسات جيدة. ولدى بعض الأطراف المتعاقدة ترتيبات لحصر المصادر المختومة المهملة ليست على القدر نفسه من التطور، واتفق على أنه ينبغي تركيز مزيد من الاهتمام في هذا المجال وفي مجال النفايات المشعة الأخرى الناشئة عن صغار المستعملين. وكانت ثمة أمثلة على ممارسات جيدة، واتفقت الأطراف المتعاقدة على وجوب القيام بمزيد من العمل لمساعدة صغار المستعملين على الحصول على المعارف والمهارات اللازمة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالمصادر المختومة، نوّهت الأطراف المتعاقدة باعتماد المؤتمر العام للوكالة مدونة قواعد السلوك التي تسري على التصرف في المصادر.

٣٣- واعتبرت بعض الأطراف المتعاقدة تفاصيل الأماكن والأرصدة المحلية الخاصة بالوقود المستهلك والنفايات المشعة بمثابة معلومات لم تعد متداولة على النطاق العام لاعتبارات أمنية. وأقرت الأطراف المتعاقدة بالمخاطر المترتبة على نشر تفاصيل أكثر مما ينبغي في هذه المجالات، إلا أنها اقترحت فيما يتعلق بأغراض الاتفاقية أنه يمكن تقديم مزيد من الإرشادات، وهو ما سيتيح للتقارير الوطنية أن تتضمن المعلومات اللازمة لعملية استعراضية ناجعة دون تعريض الأمن الوطني للخطر

ملاحظات بشأن النظم التشريعية والرقابية

٣٤- تتفاوت النظم التشريعية والرقابية التي ورد ذكرها تفاوتا شديدا. فالتشريعات، في حالة بعض الأطراف المتعاقدة، إما أنها معلقة أو تم سنها مؤخرا، مما نتج عنه أن النظام الرقابي في هذه البلدان ما زال غير مكتمل، أو أنه في سبيل إدخال تحسينات عليه بالاستعاضة عن بنيته السابقة ببنية جديدة. وفي حالة بعض الأطراف المتعاقدة، كان ثمة رقابيون متعددون للأمان النووي والوقاية من الاشعاعات والنقل والأمن وحماية البيئة. وفي بعض الحالات، حُددت الولايات القضائية للرقابيين المتعددين على نحو يكفل ترابط تلك الولايات لكن دون أي تداخل بينها. أما في حالات أخرى فإن التداخل قائم وثمة احتمال أن تُلقى على كاهل المشغل متطلبات غير متسقة أو متطلبات متعارضة. وفي الأطراف المتعاقدة التي وجد فيها مثل هذا التداخل، ذُكر أنه تم وضع تدابير من قبيل مذكرات تفاهم لتعزيز التعاون والتآزر فيما بين الرقابيين كيما تُتخذ قرارات متسمة بالتعاضد فضلا عن اتساقها وتوافقها.

٣٥- وفي حالة قلة من الأطراف المتعاقدة، أُعرب عن القلق حيال استقلالية الرقابيين، وبخاصة فيما يتعلق بالتنظيم الرقابي لأنشطة التصرف في النفايات المشعة. واتفقت الأطراف المتعاقدة على أنه، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٢٠، لا بد من اعتماد تدابير لضمان الاستقلالية الفعالة للوظيفة الرقابية.

٣٦- وأوردت عدة أطراف متعاقدة تعليقات على الموارد اللازمة لتوفير تنظيم رقابي فعال. واتفقت الأطراف المتعاقدة على أنه، انسجاما مع المادة ٢٠(١) من الاتفاقية، ينبغي للحكومات ضمان توافر موارد وافية لهيئاتها الرقابية.

ملاحظات بشأن المواد ٢١ الى ٢٤ (أحكام الأمان العامة)

٣٧- كان ثمة اتفاق عام على أن الأطراف المتعاقدة قد أرست مسؤوليات مفهومة بوضوح تنسجم مع أحكام المادة ٢١.

٣٨- أما الحالة فيما يتعلق بالمادة ٢٢ فهي أقل وضوحا. فعديد من البلدان تلاقي صعوبات في ضمان إمدادات وافية مستمرة من الموظفين المؤهلين. ويعود ذلك الى عدد من الأسباب إنما أحدها هو الرأي السلبي عموما تجاه توافر الفرص التي تكفل مستقبلا وظيفيا على المدى الطويل في الصناعة النووية. واتفقت الأطراف المتعاقدة على أنه كان من الأهمية بمكان التصدي لهذه المسألة ليس بالتشديد على أهمية التصرف حيال الإخراج من الخدمة والتصرف في النفايات المشعة على نحو فعال بالنسبة للأجيال الحالية والقادمة فحسب، بل على التحديات التكنولوجية التي سيواجهها كل من الصناعة والرقابيين في العقود القادمة أيضا.

٣٩- وفي بعض الحالات، أفضى الافتقار الى موارد مالية الى إنقاص موظفي الهيئة الرقابية المعنية. واتفقت الأطراف المتعاقدة على أنه إذا لم تتغير هذه الحالة فسيكون لها تأثير سلبي جسيم ليس على أمان المرافق النووية فحسب، بل على ثقة الجمهور في الأمان أيضا.

٤٠- واتفقت الأطراف المتعاقدة على أن التصرف المأمون والفعال في الوقود المستهلك والنفايات المشعة تطلب تخطيطا وتنسيقا فضلا عن تمويل واف. ومع أنه توجد بعض الأمثلة التي تعكس ممارسات جيدة، وهي تتمثل في إقامة أجهزة مركزية للتصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، بما في ذلك اتخاذ ترتيبات تكفل توافر ضمانات مالية للإخراج من الخدمة والخزن الطويل الأجل والتخلص، فقد اتفق على أن التصرف المعني ما زال موضوعا قيد التطور في عديد من البلدان. واختارت بعض الأطراف المتعاقدة استخدام أموال منفصلة لتمويل كل من الإخراج من الخدمة وما يعقبه من تصرف في النفايات المشعة، في حين أن أطرافاً متعاقدة أخرى لم تضع ترتيبات لأموال منفصلة كهذه وقد اختارت تمويل هذه الأنشطة عن طريق ضرائب عمومية أو رسوم عمومية تفرضها الهيئة الرقابية المعنية.

٤١- واتفقت الأطراف المتعاقدة جميعها على أنه تقع على المرخص له مسؤولية أمان مرافق كل من التصرف في الوقود المستهلك أو مرافق التصرف في النفايات المشعة.

ملاحظات بشأن أمان الإخراج من الخدمة (المادة ٢٦)

٤٢- تركّزت المناقشات بشأن إخراج المرافق النووية من الخدمة حول الحالة الراهنة لأنشطة الإخراج من الخدمة. وفي حالة محطات القوى النووية ومفاعلات البحوث، اختارت بعض الأطراف المتعاقدة بدء الإخراج من الخدمة حال إغلاق المفاعل نهائيا. واعتقدت هذه الأطراف المتعاقدة أنه ينبغي استكمال الإخراج من الخدمة في أسرع وقت أثناء وجود الخبرة الفنية اللازمة لهذا الغرض. واختارت الأطراف المتعاقدة الأخرى تأخير الإخراج من الخدمة استنادا الى ثلاث مراحل. فقد شملت المرحلة الأولى إفراغ المفاعل من الوقود. وأتاحت المرحلة الثانية تفكيك بعض أجزاء المحطة وبعض المعدات من أجل وضع المفاعلات المعنية قيد الخزن المأمون. أما المرحلة الثالثة فقد شهدت تفكيك المفاعلات بالكامل. وكان ثمة تفاوت أيضا بالنسبة لفترة الخزن المأمون. فقد اختار أحد الأطراف المتعاقدة الخزن لفترة تستغرق ٤٠ عاما في حين اختارت الأطراف المتعاقدة

الأخرى فترة أطول من ذلك. وكانت أسباب التأخير في مرحلة التفكيك ذات صلة بضرورة حدوث اضمحلال إشعاعي بما يحد من تعرض العاملين للإشعاعات، وباتخاذ ترتيبات مالية؛ كما كانت ذات صلة، في بعض الحالات، بالافتقار الى مرافق تخلص يمكن أن تودع فيها النفايات الناشئة عن الإخراج من الخدمة.

٤٣- وحدث بعض الالتباس حول المقصود من الإخراج من الخدمة في سياق الاتفاقية. ففد اعتقدت بعض الأطراف المتعاقدة أن الإخراج من الخدمة لا يسرى إلا على محطات القوى النووية، في حين اتضح أن الأطراف المتعاقدة الأخرى طبقت مفهوم الإخراج من الخدمة على جميع المنشآت النووية والمرافق النووية. وقد اتفق على أن التقارير الوطنية التي ستقدم الى الاجتماع المقبل ينبغي أن تتناول إخراج المنشآت والمرافق النووية جميعها من الخدمة كما جاء تحديده في الاتفاقية.

٤٤- واتفقت الأطراف المتعاقدة المنخرطة حاليا في إخراج مرافق نووية من الخدمة على أن نجاح الإخراج من الخدمة يتوقف على عدد من العوامل الرئيسية. وكان أول هذه العوامل هو ضرورة اتخاذ ترتيبات مالية وافية بما يشمل التكاليف اللازمة لذلك الغرض. وتوافرت لبعض الأطراف المتعاقدة ترتيبات ممتازة تضمن إمكانية الإخراج من الخدمة، وقد أقرت الأطراف المتعاقدة الأخرى بضرورة وجود هذه الترتيبات وكانت عاكفة على استكشاف أفضل سبيل لتحقيقها بما يلائم حالتها الوطنية. وعرض الاجتماع الاستعراضي بعض الأمثلة الواضحة التي تعكس ممارسات جيدة في هذا المجال. وكان العامل الثاني هو ضرورة التأكد من احتفاظ المشغلين بسجلات وافية للأرصدة والأنشطة طوال فترة تشغيل المرفق. وكان العامل الثالث هو ضرورة التفكير مليا في متطلبات الإخراج من الخدمة وتجسيد هذه المتطلبات في صلب التصميم الخاص بأي مرفق نووي. وتمثل العامل الرابع في ضمان تخطيط جيد للإخراج من الخدمة. وتمثل العامل الخامس في وضع ترتيبات للتخلص من النفايات التي تفرزها عملية الإخراج من الخدمة. وألزمت بعض الأطراف المتعاقدة المشغل بتقديم عرض لحال الأمان فيما يسبق الإخراج من الخدمة من أجل تبيان الكيفية التي سيتم بها الإخراج من الخدمة على نحو مأمون. وطبقت الأطراف المتعاقدة الأخرى مفهوم استعراضات الأمان الدورية على الإخراج من الخدمة والخزن المأمون لضمان أمان المرفق المعني طوال فترة تشغيله.

ملاحظات بشأن التأهب للطوارئ (المادة ٢٥)

٤٥- أفادت الأطراف المتعاقدة عن المدى الذي وصل اليه التخطيط في مجال التصدي لحالات الطوارئ. ففي حالة الوقود المستهلك، عادة ما كانت الخطط المتصلة به قائمة على خطط للتصدي للطوارئ النووية، وهي عادة ما طُوّعت وعُدّلت لتتلاءم مع مختلف مستويات المخاطر التي يتعرض لها الجمهور. وفي حالة المرافق النووية المحتوية على نفايات مشعة، عكست خطط الطوارئ طبيعة المخاطر. واتفقت الأطراف المتعاقدة جميعها على أنه من الحصافة أن يكون لديها خطط طوارئ ملائمة وأن تقوم بتحديثها.

٤٦- وأشار عديد من الأطراف المتعاقدة الى أن المسؤولية عن التخطيط لحالات الطوارئ قد أسندت على نحو واضح الى إدارات أو أجهزة محددة، وأفادت بعض البلدان بأنها اتبعت جدولا زمنيا صارما للتمارين المتصلة بالطوارئ. واعتبرت الممارستان كلتاهما من قبيل الممارسات الجيدة التي عسى أن يختار الآخرون اتباعها. وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة بأنها تحتاج الى عدد واف من الموظفين المدربين تدريبا جيدا لاختبار خطط الطوارئ لديها وتنفيذها.

٤٧- وفي بعض الأطراف المتعاقدة اتجه رقابيو الأمان النووي الى تولي المسؤولية عن تنظيم الشأن الرقابي المتصل بالتأهب للطوارئ في المواقع المرخص لها، في حين أخذ الرقابيون المعنيون بالبيئة زمام القيادة المتعلقة بالطوارئ في المواقع غير المرخص لها. وفي الأطراف المتعاقدة الأخرى، أنيطت المسؤولية المتعلقة بالتأهب للطوارئ في جميع المواقع بسلطات مختصة أخرى. واتفقت الأطراف المتعاقدة على أنه من المهم، تفاديا للالتباس، وجود ترتيبات متسقة تغطي جميع حالات الطوارئ المشتملة على مواد مشعة. واعتمدت بعض الأطراف المتعاقدة استخدام المقياس الدولي للأحداث النووية في تقديم التقارير عما يقع من حوادث في مرافق الوقود المستهلك والنفايات المشعة، وهو ما اعتبر من قبيل الممارسة الجيدة.

ملاحظات بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك (المواد ٤ الى ١٠)

٤٨- تقوم الأطراف المتعاقدة التي لديها وقود مستهلك إما بتخزينه في محطات توليد الكهرباء ومراكز البحوث، وفي مرافق قائمة في أماكن أخرى، أو بإعادة معالجته. ويُخزن الوقود المستهلك حاليا تحت الماء في أحواض أو في براميل جافة أو أقبية جافة. وتتفاوت فترة خزن الوقود المستهلك تبعا لسياسة الطرف المتعاقد في هذا الصدد إلا أن الأطراف المتعاقدة جميعها اتفقت على أنه الى حين إتاحة مرافق تخلص أو تنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل في هذا الشأن، كان لا بد من تخزين الوقود المستهلك، في غضون ذلك، وفق شروط مأمونة وآمنة لكي يمكن استرجاعه بأمان.

٤٩- وأقرت الأطراف المتعاقدة التي تتبع سياسة الخزن بالحاجة الى توفير قدرة كافية على الخزن لتلقي ما ينشأ من وقود مستهلك على وجه الدوام. أما الأطراف المتعاقدة التي تُعاد معالجة نفاياتها المستهلكة في أماكن أخرى فلديها مرافق خزن، أو أنها في سبيل تشييدها، من أجل تلقي ما يُعاد اليها من نفايات مكيّفة قوية الاشعاع من جانب البلد القائم بإعادة المعالجة.

٥٠- ولدى عديد من البلدان خطط في مختلف مراحل الإعداد من أجل تشييد مرافق للتخلص الجيولوجي الجوفي العميق من الوقود المستهلك. وأصبحت بعض الأطراف في مرحلة متقدمة في هذا الصدد كما أن لديها مرافق تجريبية قيد التشييد وترتيبات ترخيص تفصيلية قيد التطبيق. وتعكف الأطراف الأخرى على التركيز على تكييف الوقود المستهلك وهو ما يلزم عملية التخلص النهائي من الوقود.

ملاحظات بشأن أمان التصرف في النفايات المشعة (المواد ١١ الى ١٧)

٥١- اتفقت الأطراف المتعاقدة على أن التصرف في النفايات المشعة، كما أفيد عنه في هذا الاجتماع الاستعراضي، جار حاليا بأمان. بيد أنه أُقر، في عديد من الحالات، بأن الممارسات المأمونة الراهنة لن تكون بالضرورة كافية في المستقبل، ولذا فإن ثمة سلسلة واسعة من الأنشطة المتعلقة بإجراءات مقبلة. وتمت مناقشة أهمية التقليل الى أدنى حد من نشوء النفايات عند المصدر، وقد اتفق على أنه سيكون من المفيد توفير مزيد من المعلومات في تقارير لاحقة، في هذا المجال.

٥٢- وتعتزم بعض الأطراف المتعاقدة مواصلة تخزين النفايات المشعة لفترات زمنية أطول أمدا، بما في ذلك المحافظة على التحكم الرقابي بالمرافق حسب الاقتضاء. وخلصت المناقشات المتعلقة بالرقابة المؤسسية الدائمة الى أن هذه الرقابة، بوصفها أحد مكونات نظام رقابة متعدد الوظائف، يمكن أن تكون مقبولة وهي لا تعتبر عبئا

لا موجب له على كاهل الأجيال القادمة. وتخطط الأطراف المتعاقدة الأخرى لاستحداث مرافق تخلص ستشحن اليها النفايات المخزونة في الوقت الراهن. ومع أن التخلص، من حيث تعريفه، يستبعد القصد الرامي الى استرجاع النفايات، فإن ثمة اهتماما متزايدا باستحداث مستودعات للنفايات المشعة تتيح استرجاع النفايات، بدرجة محدودة أو لفترة زمنية محدودة على الأقل.

٥٣- وأظهرت عدة تقارير قدمتها أطراف متعاقدة مختلف السبل التي تُصنّف بها النفايات المشعة. وعلى نحو مماثل لما سبق، ظهرت اختلافات في الطرائق التي سلكتها الأطراف المتعاقدة في تحديد المعايير المتعلقة بالتخلص من النفايات. فقد علقت عدة أطراف متعاقدة على عملية تكييف النفايات المشعة أما بأنها خزن أو تخلص. واتفقت جميع الأطراف المتعاقدة على أنه بالنسبة للخزن المأمون، كان لا بد من تكييف النفايات المشعة الى مستوى عال من الجودة لضمان الأمان والاستقرار للنفايات أثناء الخزن، ولضمان استرجاعها. وعلى ضوء إمكانية استمرار الخزن على امتداد عديد من العقود، اعتبرت القدرة على استرجاع النفايات بأمان لازمة لكي لا تُلقى أعباء لا ضرورة لها على كاهل الأجيال القادمة.

٥٤- وحيثما وجدت مرافق التخلص كما في حالة النفايات الضعيفة الاشعاع، اختارت الأطراف المتعاقدة عموما التخلص الفوري بما في ذلك الخزن السطحي لأدنى حد. وحيثما لم تكن مرافق التخلص من النفايات المتوسطة الاشعاع أو القوية الاشعاع موجودة، قامت الأطراف المتعاقدة بمعالجة وتخزين النفايات في مجموعة مرافق متنوعة تنوعا شديدا، وهذا ما يبرز الحاجة الى وضع معايير دولية لهذه الأنشطة والمرافق بما يمكّن من تحقيق الاتساق في التصميم والتشغيل والتنظيم الرقابي.

٥٥- وأفادت عدة بلدان عن المشاكل المرتبطة بمعالجة الحالات الموروثة الناتجة عن ممارسات كانت موجودة قبل نشوء المعارف والتوقعات المجتمعية والضوابط الرقابية في الزمن المعاصر وفي عديد من الحالات، تشكل الحالات الموروثة تلك مجال عمل مستمراً ينبغي أن تُقدم تقارير بشأنه الى الاجتماعات الاستعراضية مستقبلا. بيد أنه ارتئي أن العمل الذي كانت تقوم به بعض الأطراف المتعاقدة بشأن إعداد خطط متكاملة للنفايات المشعة والإخراج من الخدمة بما يمكّن من استعادة المواقع لما كانت عليه تفصيليا، هو من قبيل الممارسات الجيدة.

٥٦- وأفادت الأطراف المتعاقدة على نحو متزايد بأهمية التشاور مع الجمهور بشأن التصرف الطويل الأجل في النفايات. أما الفلسفة القديمة التي تدعو الى إرساء عملية صنع القرار على قاعدة "قرّر، ثم اعلن، ثم دافع عن القرار" فلم يُعد ينظر اليها على أنها ملاءمة. وبات ينظر الى ظاهرة تعزيز إشراك الجمهور من خلال التشاور معه حول ما هو متاح من خيارات وفي عملية صنع القرار على أنه السبيل نحو إحراز تقدم الى الأمام. ويصدق هذا القول على وجه الخصوص فيما يتعلق بالتصريفات المشعة في البيئة والتخلص من النفايات المشعة الصلبة. وأهمية تلك الظاهرة آخذة في التزايد أيضا فيما يتعلق بدراسة ما هو متاح من خيارات بشأن الإخراج من الخدمة ومعالجة النفايات وخزنها. واعتبرت الأطراف المتعاقدة أن اختيار المواقع لمرافق النفايات المشعة هو مجال آخر من المهم أن يتم التشاور بشأنه مع الجمهور. وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة بقيام شراكات بين المشغلين وسلطات المجتمع المحلي. ويُنظر الى إشراك الفئات السكانية المحلية على هذا النحو على أنه يجسد ممارسة جيدة من جانب الأطراف المتعاقدة.

٥٧- وليس ثمة نهج مشترك تجاه التصرف في النفايات الناشئة عن تعدين ومعالجة اليورانيوم. وفي بعض الأطراف المتعاقدة، تندرج هذه النفايات في فئة الحالات الموروثة. وواقع الحال هو أن النفايات المذكورة سبق أن وضعت في مكامن وأن ضخامة حجمها يجعل عملية الاستصلاح بالغ الصعوبة.

٥٨- وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة عن الفائدة الضخمة التي اكتسبتها من المشاركة في برامج دولية من قبيل استعراضات النظراء التي تجريها منظمات دولية مثل الوكالة ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٥٩- وردت بالإيجاب جميع الأطراف المتعاقدة التي سئلت عما إذا كان إطارها الرقابي قد راعى السمّية الكيميائية للنفايات فضلا عن سُمِّيتها الاشعاعية، وهو ما يعتبر ممارسة جيدة.

٦٠- وكان لافتا للنظر أنه، باستثناء قلة من الأطراف المتعاقدة، لم تقم باقي الأطراف المتعاقدة بمناقشة الممارسات الوطنية المتعلقة بالتصريفات المشعة في البيئة إلا في حدود ضيقة. وينبغي أن تورد التقارير الوطنية التي ستقدمها الأطراف المتعاقدة الى الاجتماع الاستعراضي المقبل مزيدا من التغطية لهذا الموضوع.

ملاحظات بشأن النقل عبر الحدود (المادة ٢٧)

٦١- ذكر أن معظم ما يبلغ عنه من الشحنات العابرة للحدود يتعلق بالوقود النووي المستهلك. غير أن عدد الشحنات العابرة للحدود من النفايات المشعة يحتمل أن يزداد بسبب تزايد إرجاع النفايات الناتجة من إعادة المعالجة إلى الزبائن. وفي جميع الحالات اعتبر أن عمليات النقل عبر الحدود منظمة تنظيما جيدا. وأفادت الأطراف المتعاقدة المشاركة في عمليات نقل الوقود المستهلك والنفايات المشعة عبر الحدود بأن هناك ترتيبات متينة وسجل أمان رفيع جداً في هذا الصدد.

٦٢- وأعرب أحد الأطراف المتعاقدة عن تحفظ بشأن الشرط الوارد في المادة ٢٧-١ بأنه يجب على بلد المقصد أن يقدم بيان كفاءة، ووافق على أن الاجتماعات الاستعراضية تتيح فرصة طيبة لمناقشة مثل تلك البنود.

٦٣- وأفادت عدة أطراف متعاقدة بأن أحكامها التشريعية والتنظيمية تحظر استيراد النفايات المشعة، باستثناء المصادر المختومة المهملة أو استرداد المواد الصالحة للاستعمال.

ملاحظات بشأن المصادر المختومة المهملة (المادة ٢٨)

٦٤- أبلغت الأطراف المتعاقدة عن طائفة واسعة من النهوج حيال التصرف في المصادر المختومة المهملة. وذكرت بعض الأطراف المتعاقدة أن لديها عمليات راسخة للترخيص والتسجيل يقصد منها الحفاظ على الأمان والأمن وتحسينهما. وذكرت أطراف متعاقدة أخرى أنها شرعة في وضع ترتيبات رقابية جديدة أو تطبيقها. وأبلغت الأطراف المتعاقدة أيضا عن طائفة من القدرات على تسجيل أرصدة المصادر المختومة. وذكر أن قواعد البيانات مطورة جيدا في بعض الحالات، وغير موجودة في حالات أخرى. والمصادر المختومة المهملة مخزنة في معظم الحالات، ويجري وضع خطط تخلص لمختلف فئات المصادر واعتبرت بعض الأطراف المتعاقدة أن إرجاع المصادر المهملة إلى الصانع ممارسة جيدة.

٦٥- وأبلغت عدة أطراف متعاقدة عن الحاجة إلى اعتمادات مالية كافية من أجل ضمان تخزين المصادر المهملة تخزينا يتسم بالأمان والأمن. ومن المفيد لكامل هذا المجال المتعلق بالتصرف في المصادر المختومة المهملة أن يذكر المزيد من التفاصيل في التقارير الوطنية التي ستقدم إلى الاجتماع الاستعراضي القادم.

ملاحظات بشأن الأنشطة المعتزمة لتحسين الأمان

٦٦- ابلغ العديد من الأطراف المتعاقدة عن أنشطة معتزمة ستحسن أمان التصرف في الوقود المستهلك أو أمان التصرف النفايات المشعة. ومن الأنشطة المعتزمة استحداث لوائح محسنة، وتطوير مرافق التخلص من النفايات ووضع استراتيجيات طويلة الأجل للتصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، واستحداث تدابير محسنة لمراقبة المصادر المختومة، والاضطلاع بالمزيد من العمل لمعالجة الحالات الموروثة والقيام بإصلاح المواقع اللازم، وإدخال تحسينات على مرافق التخزين الحالية أو تشييد أخرى جديدة مطابقة للمعايير العصرية، وإجراء تحسينات في المرافق القائمة الخاصة بالتخلص من النفايات، ومواصلة طائفة من برامج البحوث المتصلة بالأمان.

المسائل الناشئة من الجلسة العامة ومن الفريق المفتوح العضوية المعني بالمسائل الإجرائية ومسائل أخرى

المستودعات الإقليمية

٦٧- جرت مناقشة حول مسائل التخلص من الوقود المستهلك في البلدان التي ليس لديها سوى مفاعلات بحثية أو برامج صغيرة للقوى النووية، والتصرف الطويل الأجل في النفايات المشعة في البلدان الصغيرة التي ليست لديها برامج قوى نووية. وبحثت إمكانية إيجاد حل يستند إلى مرافق التصرف الإقليمية. وأشارت الأطراف المتعاقدة إلى أن الحلول الإقليمية ستعتمد على اتباع نهج تعاوني، ولكن من المهم أن لا يهدد البحث عن ذلك الحل البرامج الوطنية الجارية.

تسيير العملية الاستعراضية

٦٨- بحثت الأطراف المتعاقدة غرض الاجتماعات الاستعراضية للمجموعات القطرية. وكانت المسألة الرئيسية ذات الاهتمام هي مدى اشتمال الاستعراض على بحث تنفيذ الأطراف المتعاقدة للالتزامات المنبثقة عن الاتفاقية. واتفق على أنه ليس من المفيد السعي إلى إصدار أحكام عامة عن مدى وفاء الأطراف المتعاقدة بالتزاماتها بصورة جيدة. وعلى كل طرف متعاقد أن يجري، من خلال تقريره الوطني، تقييما ذاتيا، وعلى أعضاء المجموعة القطرية الآخرين أن يطرحوا الأسئلة لكي يتوصلوا إلى الثقة بذلك التقييم الذاتي وتحديد التحسينات وتبادل الممارسات الجيدة،عملا على تحقيق أهداف الاتفاقية.

محتويات التقارير الوطنية

٦٩- علقت الأطراف المتعاقدة على مدى التوازن في بعض التقارير بين وصف التدابير المؤسسية والإبلاغ عن الأنشطة العملية. وكان هناك تسليم بأنه، بالنظر إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أعدت فيها التقارير

بموجب الاتفاقية فمن الطبيعي أن يكون هناك تركيز على شرح الأطر التنظيمية والمؤسسية. واتفقت الأطراف المتعاقدة على أن التقارير الوطنية التي ستقدم إلى الاجتماع الاستعراضي القادم ينبغي أن تكون أكثر تركيزا على الأنشطة العملية التي يجري تنفيذها بغية تحقيق أهداف الاتفاقية وعلى تنفيذ الالتزامات المنبثقة منها.

نطاق الاتفاقية

٧٠- شددت المناقشات التي جرت في المجموعات الإقليمية على أوجه التضارب في نطاق التقارير الوطنية، واعتبر ذلك ناتجا من التباين في طريقة فهم نطاق الاتفاقية. وحددت عدة مجالات وهي: المواد المشعة الطبيعية خارج دورة الوقود النووي، والنفايات الناتجة عن تعدين اليورانيوم ومعالجته، وتخزين الوقود المستهلك في محطات القوى النووية، والتصرف في النفايات المشعة في محطات القوى النووية، وإعادة معالجة الوقود المستهلك، ومعالجة النفايات الناشئة من البرامج العسكرية. وبعد المناقشة، اتفق على أن جميع المجالات المذكورة أعلاه تتناولها المادة ٣ من الاتفاقية بصورة كافية. وفي حالة المواد المشعة الطبيعية خارج دورة الوقود النووي، على الدولة المتعاقدة أن تقرر ما إن كانت ترغب في أن تذكرها في تقريرها الوطني. وبشأن النفايات الناتجة من تعدين اليورانيوم ومعالجته، اتفقت الأطراف المتعاقدة التي لديها تلك النفايات على أن تذكرها في تقاريرها الوطنية. وحول التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة في محطات القوى النووية، اتفق على أن التداخل مع اتفاقية الأمان النووي مقبول وأن الأطراف المتعاقدة ينبغي أن تذكر تلك الأنشطة في تقاريرها الوطنية القادمة. وفي حالة المواد المشعة الطبيعية خارج دورة الوقود النووي، على الدولة المتعاقدة أن تقرر ما إن كانت ترغب في أن تذكرها في تقريرها الوطني. وبالنسبة للنفايات العسكرية، اتفق على أن النفايات الداخلة في البرامج العسكرية ليست ضمن نطاق الاتفاقية، ولكن في حالة النفايات التي تنشأ من أنشطة عسكرية وتنقل إلى برامج مدنية تنطبق الاتفاقية.

تحسين العملية الاستعراضية

٧١- اتفقت الأطراف المتعاقدة، في سياق تحسين العملية الاستعراضية، على إدخال عدد من التغييرات على النظام الداخلي والقواعد المالية، وكذلك على المبادئ التوجيهية بشأن العملية الاستعراضية. وهذه التغييرات مبينة في تقرير الرئيس عن الاجتماع.

مواضيع أخرى

٧٢- وبشأن موضوع توضيح المبادئ التوجيهية لكي تتجلى فيها بطريقة أفضل واجبات أعضاء المكتب قبل الاجتماع الاستعراضي وأثناءه، ومؤهلاتهم الضرورية، اتفق الاجتماع على أن يطلب من الأمانة أن تعد مشاريع الوثائق اللازمة. واتفق أيضا على أن يكون المكتب في الفترة بين هذا الاجتماع الاستعراضي والاجتماع التنظيمي الخاص بالاجتماع الاستعراضي الثاني.هو الهيئة التي ينبغي أن تحال إليها مشاريع الوثائق للتعليق عليها. وسلمت الأطراف المتعاقدة بالحاجة إلى ضمان عدم ضياع الخبرة التي اكتسبت في هذا الاجتماع الاستعراضي، وطلبت أن يوضع ذلك في الاعتبار في ترشيح أعضاء المكتب للانتخاب للاجتماع الاستعراضي القادم.

٧٣- وحول موضوع استخدام الوسائل الإلكترونية لتوزيع الوثائق، اتفق الاجتماع على أن ذلك سيكون اختياريا بالنسبة للاجتماع الاستعراضي القادم، ولكنه سيكون الطريقة المفضلة. وجرت بعض المناقشة حول مخاوف من أن الاستخدام الإلزامي للتوزيع الإلكتروني يمكن أن يكون عائقا لبعض البلدان النامية التي يمكن لولا ذلك أن تكون ميالة إلى التصديق على الاتفاقية. واتفقت الأطراف المتعاقدة على أنه يمكن لتلك البلدان أن تستخدم الوسائل التقليدية إذا رغبت في ذلك، كما يحتمل أن يكون بوسع بعض الأطراف المتعاقدة أو الأمانة أن تقدم إليها المساعدة إذا رغبت تلك الأطراف المتعاقدة في ذلك.

٧٤- ونوقش موضوع إشارة الأطراف المتعاقدة، في تقاريرها الوطنية وفي أسئلتها وأجوبتها، إلى معايير الأمان التي وضعتها الوكالة. وأقرت عدة أطراف متعاقدة بقيمة هذه الوثائق وبأن نوعيتها تحسنت منذ صوغ الاتفاقية. ولذلك اتفق الاجتماع على أنه، إذا رغب طرف متعاقد في الإشارة إلى معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى توضيح طريقة تنفيذه للالتزامات المبينة في الاتفاقية، فلن يكون هناك اعتراض. غير أن بعض الأطراف المتعاقدة اعترضت اعتراضا شديدا على أي اقتراح بأن تصبح الإشارة إلى تلك الوثائق نهجا موصى به أو مفضلا، لأنه رئي أنه مجرد واحد من عدة نهوج ممكنة حيال إعداد التقارير الوطنية.

٧٥- واتفق الاجتماع على أن من المرغوب فيه للغاية أن يصبح المزيد من الدول الأعضاء أطرافا متعاقدة في الاتفاقية. وكان هناك عدد من الاقتراحات الهادفة إلى المساعدة على تحقيق ذلك، وهي التالية:

(أ) ينبغي أن يطلب إلى الأمانة أن توزع نسخا من هذا التقرير الموجز على جميع الدول الأعضاء؛
(ب) ينبغي أن تواصل الأمانة الجهود التي تبذلها حاليا في هذا الصدد؛
(ج) يمكن أن ينظم المكتب، بمساعدة من الأمانة،اجتماعات ذات طابع محدود في مناطق العالم التي توجد بها بلدان يمكن أن تهتم بأن تصبح أطرافا متعاقدة؛
(د) ينبغي أن تنتهز الأطراف المتعاقدة كل فرصة متاحة في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف للترويج للاتفاقية.

٧٦- واتفق على أن يدرس المكتب التغييرات التي يمكن إدخالها على الوثيقة المعنونة "مبادئ توجيهية بشأن عملية الاستعراض" من أجل محاولة تعزيز شفافية الاتفاقية وعملياتها.

الاستنتاجات والتوصيات

٧٧- خلصت الأطراف المتعاقدة إلى أن كلا من الاجتماع الاستعراضي، وعملية الاستعراض التي يجريها النظراء، والاتفاقية عامة، قد أسهمت بالفعل إسهاما كبيرا في أمان التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة. فقد أدخلت عدة أطراف متعاقدة، أثناء الفترة البالغة نحو عامين السابقة لانعقاد الاجتماع الاستعراضي، تحسينات على التصرف في الوقود المستهلك أو على التصرف في النفايات المشعة، وأقرت بأن تلك التحسينات كان من دوافعها موعد انعقاد الاجتماع الاستعراضي. وسلمت عدة أطراف متعاقدة أيضا بأن عملية إعداد التقرير الوطني والتحضير للاستعراض الذي يجريه النظراء كانت مفيدة لها، على الرغم من أنها تستغرق كثيرا من الوقت وتحتاج إلى تكاليف كبيرة.

٧٨- وأظهرت الأطراف المتعاقدة بوضوح التزامها القوي بأهداف الاتفاقية وبتنفيذ الالتزامات التي تنص عليها موادها. وبعض الأطراف المتعاقدة أكثر تقدما من غيرها في تنفيذ برامجها الخاصة بالتصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك. ومكنت عملية الاستعراض الجميع من ملاحظة ممارسات جيدة تساعدها على تحسين تنفيذ برامجها. وسلمت جميع الأطراف المتعاقدة بأن الاتفاقية تتيح لها فرصة حقيقية للتركيز بطريقة شاملة على كيفية إدارتها لأمان التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة. كما سلمت جميع الأطراف المتعاقدة بالفائدة المستمدة من تبادل المعلومات الدولي، باعتباره فرصة هامة لتعلم كل طرف من الآخر، وخصوصا في ما يتعلق بالممارسات الجيدة ومجالات التحسين.

٧٩- واتفقت الأطراف المتعاقدة على أنه، من أجل التصرف الآمن والناجح في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، يلزم أن يكون هناك إطار قانوني واضح؛ ووظيفة رقابية قوية ومستقلة؛ وحاملو تراخيص أو مشغلون أكفاء؛ وخطوط مسؤولية ومساءلة واضحة؛ وإشراك للجمهور في عملية اتخاذ القرارات؛ واعتمادات مالية كافية؛ وخطط واضحة ومتكاملة بشأن الكيفية التي سيتم بها التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة من أجل ضمان استمرار الأمان في المستقبل - وبما أن ذلك يمكن أن يستمر لعقود، فمن أجل تفادي خلق حالة موروثة تفرض عبئا مفرطا على الأجيال المقبلة.

٨٠- وعلما بأن هذا الاجتماع كان أول اجتماع استعراضي، وبالنظر إلى اتساع نطاق الاتفاقية وتعقدها، خلصت الأطراف المتعاقدة إلى أنه في حين يمكن استحداث تحسينات للاجتماعات المقبلة فالعملية في مجملها تؤدي الغرض منها بصورة جيدة. وأبدت الأطراف المتعاقدة سرورها لأن تخلص إلى أنه، بينما لا يمكن تفادي وجود حالات كثيرة يستصوب فيها إجراء تحسين كبير، فالجميع يدركون مسؤولياتهم ويتخذون التدابير لتنفيذ التزاماتهم بموجب الاتفاقية. وتتطلع الأطراف المتعاقدة للالتقاء مجددا بعد ثلاثة أعوام لتبادل المعلومات عن التقدم الذي تحرزه ولمواصلة تحسين تصرفها الآمن في الوقود المستهلك والنفايات المشعة.